إصلاح اللفظ في العربية

أ.د. سعدون أحمد علي الرِّبَعيّ م.م. مازن حسن صكب العبودي

كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة بابل

Developing the Pronunciation in Arabic

Prof. Dr. Sa'doon Ahmed Ali Asst. Lect. Mazin Hasan

Abstract

Arabic scholars have restrictively interested in organizing their language to the utmost possible level. The pronunciation have not matched the grammatical rules so they have tried to change it to suit different images and reasons.

مقدّمة

لا شكَّ في أنَّ همَّ المتكلمين بالعربية كان منحصرًا في تنظيم لغتهم إلى الحدِّ الأمثل الذي يصل بها إلى أعلى درجات الكمال، وهو ما أشار إليه ابن جني (ت392هـ) بقوله: (اعلم أنَّ واضع اللغة لمّا أراد صوغها، وترتيب أحوالها، هجم بفكره على جميعها، ورأى بعين تصوّره وجوه جملها وتفاصيلها)[1].

فلمّا لم تكن جميع ألفاظهم موافقة لقوانينهم الموضوعة أو ملائمة لذوقهم الاستعمالي حاولوا أن يغيّروا في صورها ما وجدوه مناسبًا لتركب قوانينهم ولتتّسق مع أذواقهم، ولتكون في صورة ترتضيها العربية نطقًا وكتابةً، فتفتّق عن هذا الأمر تنوّعٌ في صور هذا التغيير على الرغم من أنّ العلة واحدة، وربّما تنوّعت الصور وتنوّعت العلل. وهو ما نجده في مؤلّف ابن جني (**الخصائص**)؛ إذ أفرد لصور التغيير هذه وعللها بابًا سمّاه (**إصلاح اللفظ**)، على أنَّه لم يتحدّث عن حقيقة هذا الإصلاح وصوره وعلله، إنّما تمثّل جهده بعرض مسائله فحسب؛ لذا جاءت هذه الدراسة لتكشف النّقاب عن كلِّ ذلك، سائلين الله تعالى التوفيق والسّداد.

إصلاح اللفظ لغةً واصطلاحًا:

أولاً:

1. الإصلاح لغةً:

قال الأزهري (ت370هـ) – فيما نقله عن الليث – : (والصلاح: نقيض الفساد، والإصلاح: نقيض الإفساد)[2]، وقال ابن سيده (ت458هـ) – فيما نقله عن ابن الأعرابي – : (أصلحت الأمرَ: هيّأته)[3]، وقال الزَّبيدي (ت1205هـ): (وقد أصلح الشيء بعد فساده: أقامه) [4].

ممّا تقدَّم يتّضح أنَّ الإصلاح ضدّ الإفساد، فأنت تقيم الشيء وتُهَيِّئُه للإصلاح.

2. الإصلاح اصطلاحًا:

قرن العلماء لفظ الإصلاح بما هو ضدّه وهو الإفساد في مواضع كثيرة من أحاديثهم، فمنهم من صرّح بذلك، ومنهم من أشار إليه ضمنًا، وهو ما نجده جليًّا لدى علماء التفسير – على سبيل التمثيل لا الحصر – فالطبري (ت310هـ) أشار إلى (أنَّ الإصلاح هو ما ينبغي فعله ممّا فعله منفعة) [5]، وابن عطية (ت542هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: 85]، يقول: (بَعْدَ إِصْلَاحِهَا لفظ عام دقيق الفساد وجليله، وكذلك الإصلاح عام والمفسرون نصّوا على أنَّ الإشارة إلى الكفر بالفساد، وإلى النبوءات والشرائع بالإصلاح)[6]، والرازي (ت606هـ) يرى أنَّ (الإصلاح يقتضي ضربًا من التبديل والتغيير) [1].

(1) الخصائص 87.
(2) تهذيب اللغة 243/4، مادة (ص، ل، ح).
(3) المخصص 379/3.
(4) تاج العروس 548/6. (ص، ل، ح).
(5) جامع البيان 75/1.
(6) المحرر الوجيز 426/2.

ومن هذا كلّه يمكننا القول أنَّ المعنى الاصطلاحي للفظة (الإصلاح) لا ينأى عن مدلولها اللغوي؛ فهو تبديل وتغيير لكلّ ما هو فاسد وإحلال الصالح محلّه، ليكون ذا منفعة بما أجري عليه من تغيير، فالإصلاح يمثل مرحلةً تاليةً لما كان فاسدًا؛ إذ جاء على أعقابه يشهد لهذا قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾، أي: لا تفسدوا فيها مرةً أخرى بعد أن أصلحها الصالحون من الأنبياء والعاملين بشرائعهم[2]، ومن المؤكد أنَّ إصلاح الأنبياء لها جاء عقب فسادٍ من كفرٍ أو غيره[3]، فكأنّ مبعثهم سببًا لهذا الإصلاح.

ثانيًا:

1. اللفظ لغةً:

قال الخليل (ت175هـ): (اللفظ: الكلام ما يلفظ بشيء إلاّ حُفظ عليه)[4]، وقال الأزهري: (اللفظ لفظ الكلام)[5]، وقال الجوهري (ت393هـ): (ولفظتُ بالكلام وتلفّظتُ به، أي: تكلمتُ به، واللفظ: واحد الألفاظ، وهو في الأصل مصدر) [6].

فاللفظ – إذًا – هو كلّ ما يُلفظ به من كلامٍ.

2. اللفظ اصطلاحًا:

عرّفه غير واحد من العلماء من ذلك: قول الشريف الجرجاني (ت816 هـ): (ما يتلفّظ به الإنسان أو مَن في حكمه مهملاً كان أو مستعملاً) [7]، وقول الكفوي (ت1094هـ): (هو في أصل اللغة مصدر بمعنى (الرمي)، وهو بمعنى المفعول، فيتناول ما لم يكن صوتًا وحرفًا، وما هو حرف واحد وأكثر مهملاً أو مستعملاً صادر من الفم أو لا، لكن خصّ في عرف اللغة بما صدر من الفمّ من الصوت المعتمد على المخرج حرفًا واحدًا، أو أكثر مهملاً، أو مستعملاً... وفي اصطلاح النحاة ما من شأنه أن يصدر من الفم من الحرف واحدًا أو أكثر، أو يجري عليه)[8].

ممّا تقدّم يتّضح أنَّ كلّ ما يتلفّظ به المرء من صوتٍ أو حرفٍ – مستعملاً كان أو مهملاً – أو كلمةً أو جملة يعدّ لفظًا، على أنَّ ما كان مستعملاً هو ضالّة البحث وغايته.

إصلاح اللفظ:

عرض لهذا المصطلح الدكتور عبد الخالق عدل زغير بقوله: (وإصلاح اللفظ في الجملة العربية يكون بإزالة ما فيه من قبحٍ أو فساد، يحصل غالبًا بسبب مخالفته قواعد الصناعة اللفظية في بناء الكلام والجملة، ولا سيّما على مذهب جمهور النحويين، فيكون بعد إصلاحه مستقيمًا جاريًا على قواعد تلك الصناعة، وقد يكون إصلاح اللفظ في الجملة أحيانًا لغرض إيضاح المعنى المقصود منه وبيانه، أو توكيده وتقويته)[9].

و ما قاله الدكتور عبد الخالق زغير عدل، لا يخلو من نظرٍ من ثلاثة أوجه:

الأول: أنَّه قصر إصلاح اللفظ على الجملة فحسب، في حين أنَّ واقع لغتنا العربية كشف لنا إصلاحًا في الصوت، والمفرد والمركّب على نحو ما عرضت له هذه الدراسة.

(1) مفاتيح الغيب 70/5.
(2) ينظر: الكشاف، للزمخشري 121/2، ومفاتيح الغيب 181/0.
(3) ينظر: مفاتيح الغيب 181/14، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي 282/9.
(4) العين 161/8، مادة (ل، ف، ظ).
(5) تهذيب اللغة 382/14، مادة (ل، ف، ظ).
(6) الصحاح 1179/3، مادة (ل، ف، ظ).
(7) التعريفات 158.
(8) الكليات 795.
(9) بحوث نحوية في الجملة العربية، د. عبد الخالق زغير عدل 165-166.

الثاني: قوله: (وإصلاح اللفظ في الجملة العربية يكون بإزالة ما فيه من قبح أو فساد)، وقوله: (وقد يكون إصلاح اللفظ في الجملة أحيانًا لغرض إيضاح المعنى المقصود منه وبيانه، أو توكيده) لا يُعدُّ تفسيرًا لحقيقة الإصلاح، إنّما يُراد منه كيفية حصول هذا الإصلاح، وأسبابه.

الثالث: لا يمكن عدُّ كلِّ إصلاحٍ للفظِ إزالةً لما اعتراه من قبحٍ أو فسادٍ، أو أنّه يكون لغرض معنوي – على نحو ما أشار الدكتور عبد الخالق، فقد يلجأ إليه لعللٍ أخر سنعرض إليها لاحقًا في حديثنا عن دواعي الإصلاح في اللفظ من نحو: تحقيق التشاكل والانسجام، وبيان الحركة أو المدّ وغير ذلك.

ومن ثمَّ فإنَّ ما قيل من بيانٍ لحقيقة إصلاح اللفظ فيما عرض له الدكتور عبد الخالق لا يمكن عدّه كلامًا جامعًا مانعًا؛ للمؤاخذات التي أشرنا إليها، وبهذا يمكننا تعريف إصلاح اللفظ بأنَّه **(تغييرٌ ما يطرأ على صورة اللفظ أو هيأته سواءٌ أ مفردًا كان هذا اللفظ أم مركّبًا أم جملة، لعلّة من العلل التي تستدعي هذا التغيير)**.

دواعي الإصلاح:

لقد شرعت العربية في مواضع كُثُر من الكلام – على اختلاف ظواهرها – في إصلاح ألفاظها وتثقيفها وتهذيبها يحدوها على ذلك أسبابٌ مختلفة دعت المتكلمين بها إلى اللجوء إلى مثل هذا الإصلاح والتثقيف – على اختلاف صوره ووسائله – وربّما السبب الرئيس الذي دعاهم إلى كلِّ ذلك هو تنظيم اللغة إلى الحدّ الأمثل الذي يصل بها إلى أعلى درجات الكمال، غير أنّنا من الممكن أن نجمل هذه الأسباب في المحاور الآتية:

الأول: تحقيق الخفّة ودرء الثقل الحاصل في اللفظ، ملاءمةً للذوق الاستعمالي العربي.

الثاني: إزالة القبح الحاصل في اللفظ لتعارضه مع قوانين العربية وأصولها.

الثالث: مراعاة المعنى.

الرابع: طلبًا للتشاكل وتحقيق الانسجام.

الخامس: لبيان حركة أو مدٍّ فيه.

السادس: الوصول لما مُنِع من قواعد اللغة.

صور الإصلاح، طرقه، وسائله:

تفاوتت وسائل إصلاح اللفظ على اختلاف الظواهر اللغوية، في عدّة اتجاهات يمكن إجمالها فيما يأتي:

1. إصلاح اللفظ بإبدال صوت من صوت آخر:

كثيرة هي المواضع في اللغة العربية التي يلجأ فيها إلى إبدال صوت مكان صوت آخر، إصلاحًا للفظ بداعي الخفّة وتحقيق الانسجام بين الأصوات، قال ابن جني (ت373هـ) في باب إصلاح اللفظ: (ومنه جميع باب التقريب، نحو: **(اصطبر)**، و**(ازدان)**[1].

2. إصلاح اللفظ بإشراب صوتٍ صوتًا آخر:

وهو ما سمّاه ابن جني في باب إصلاح اللفظ بباب المضارعة، نحو: **(مصدر)** وبابه[2]؛ إذ يشرب صوت الصاد صوت الزاي بداعي التخفيف والتقريب بين الأصوات، لينتج عن ذلك صوتًا آخر سمّاه العلماء **(مجهور الصاد)**، أو **(الصاد التي كالزاي)**[3].

3. إصلاح اللفظ بالإدغام:

يراد به إدغام صوتٍ في صوتٍ آخر؛ بغية التقريب بين الأصوات، وقد أشار إليه ابن جني بقوله: (ومن ذلك باب الإدغام في المتقارب، نحو: **(ودّ)** في **(وتد)**، ومن الناس **(ميَّقول)** في **(من يقول)**[4].

(1) الخصائص 257.
(2) ينظر: الخصائص 257.
(3) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، للدكتور غانم قدوري الحمد 405.
(4) الخصائص 257.

4. إصلاح اللفظ بالتأويل:

اتخذ العلماء التأويلَ سبيلاً لإصلاح العديد من شواهد اللغة التي ندَّت عن قواعدهم التي وضعوها لضبط اللغة، وإزالة ما اعتورها من قبحٍ أو تعارضٍ بين صورتها – كواقع لغوي – وبين قوانين اللغة، وقد تعدّدت صور التأويل ما بين إلغاء للعمل، وتأويل بالاستغناء وتأويل بالرتبة، وتأويل بالحذف أو الإضمار، والتأويل بمراعاة المعنى، وممّا صرّح به العلماء – على سبيل التمثيل لا الحصر – بأنَّه إصلاح للفظ متخذين التأويل طريقًا لتخريجه قول ابن يعيش في مسألة **(أقائم الزيدان؟)**: (واعلم أنَّ قولهم **(أقائم الزيدان؟)** إنّما أفاد نظرًا إلى المعنى؛ إذ المعنى: **(أيقوم الزيدان؟)** فتمّ الكلام؛ لأنَّه فعل وفاعل، و**(قائم)** هنا اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى، فلمّا كان الكلام تامًّا من جهة المعنى أرادوا **إصلاح اللفظ**، فقالوا **(أقائم)** مبتدأ، و**(الزيدان)** مرتفع به، وقد سدّ مسدّ الخبر من حيث إنّ الكلام تمّ به، ولم يكن ثمّ خبر محذوف على الحقيقة) [1]، ونظير ذلك تأويلهم لقولهم: **(سواء عليَّ أقمت أم قعدت)**، و**(ضربي زيدًا قائمًا)**[2].

5. إصلاح اللفظ بتغيير الحركة:

يراد به تغيير الحركة البنائية أو الإعرابية متى ما وقع تعارضٌ مع قوانين اللغة؛ إذ بتغيير الحركة يزول القبح الذي تسبّب فيه ذلكم التعارض، أو ربّما يكون الداعي من وراء هذا التغيير الكشف عن معاني الألفاظ، وبيان الفرق بينها دلاليًا، فممّا لجئ إلى تغيير حركته البنائية إصلاحًا للفظ لام الفعل عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة، قال ابن جني: (ومن ذلك تسكينهم لام الفعل إذا اتّصل بها علم الضمير المرفوع، نحو: **(ضَرَبْتَ)**، و**(ضربْنَ)**، و**(ضربْنا)**، وذلك أنَّهم أجروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل، فكره اجتماع الحركات الذي لا يوجد في الواحد، فأسكنوا اللام، **إصلاحًا للفظ**، فقالوا: **(ضربْتَ)**، و**(دخلْنا)**، و**(خرجتم)**[3].

وممّا لجئ إلى تغيير حركته الإعرابية إصلاحًا للفظ المستثنى في الاستثناء المفرغ عند حذف المستثنى منه؛ ليُشغَل به الفعل، ولئلاّ يظلّ بلا فاعل، قال ابن يعيش: (إذا قلت: **(ما أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ عمرًا، أو إلاّ زيدًا إلاّ عمروٌ)**، فلا بدَّ من رفع أحدهما ونصب الآخر، ولا يجوز رفعهما جميعًا، ولا نصبهما، وذلك نظرًا إلى **إصلاح اللفظ** وتوفية ما يستحقه، وذلك أنَّ المستثنى منه محذوف، والتقدير: **(ما أتاني أحدٌ إلاّ زيدًا إلاّ عمرًا)**، لكن لمّا حُذِف المستثنى منه بقي الفعل مفرغًا بلا فاعل، ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل في اللفظ، فرفع أحدهما بأنّه فاعل)[4].

6. إصلاح اللفظ بالتقديم والتأخير:

وهو أسلوب عمدت إليه العربية في مواضع من اللغة إصلاحًا للفظ؛ إذ يلجأ إلى

تقديم لفظ وتأخير آخر، ليستقيم اللفظ بهذا الإجراء وليركب قواعدهم التي وضعوها، ولا يشتطُّ عن جادتها؛ لأنَّ بقاء اللفظ على ما فيه – ممّا يكره أو يستثقل – يتعارض مع ما قرروه من أصول للغة، ومن مسائله – على سبيل التمثيل لا الحصر – تأخير لام التوكيد المزحلقة بعد **(إنّ)**، قال ابن جني في باب إصلاح اللفظ: (ومن ذلك قولهم: **(إنَّ زيدًا لقادم)**، فهذه لام الابتداء، وموضعها أول الجملة وصدرها، لا آخرها وعجزها، فتقديرها أوّلُ: **(لئنّ زيدًا منطلق)**، فلمّا كره تلاقي حرفين لمعنى واحد – وهو التوكيد – أُخِّرت اللام إلى الخبر، فصار **(إنَّ زيدًا لمنطلق)**[5].

ونظير ذلك تأخير الفاء وتوسّطها بين جزأي جملة جواب شرط **(أمّا)** في حين حقّها أن تتصدر جملة الجواب، في قولهم: **(أمّا زيدٌ فناجح)**[6]، وتقديم الخبر وتأخير المبتدأ في قولهم: **(لك مال، وعليك دين)**[7].

(1) شرح المفصل 243/1.
(2) ينظر: شرح المفصل237/1، 243، والأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي 78/1-79.
(3) الخصائص 257.
(4) شرح المفصل 77/2.
(5) الخصائص 253.
(6) ينظر: المصدر نفسه 252.
(7) ينظر: المصدر نفسه 255.

7. إصلاح اللفظ بالاختصار والنيابة:

يلجأ إلى هذه الوسيلة تخلّصًا من طول العبارة، وما يترتّب على ذلك من سأمٍ لدى المتلقي، وهذا ما نجده في أصل التثنية والجمع؛ إذ لمّا كان الأصل فيهما العطف عُمِد إلى حذف الأسماء المعطوفة والابقاء على واحد منها، والإنابة عمّا حُذِف بلاحقة دالة عليه، قال ابن الشجري (ت542هـ): (التثنية والجمع المستعملان بالحرف أصلهما التثنية والجمع بالعطف، فقولك: **(جاء الرجلان، ومررت بالزيدين)**: أصله: **(جاء الرجل والرجل، ومررتُ بزيدٍ وزيدٍ)**، فحذفوا العاطف والمعطوف، وأقاموا حرف التثنية مُقامهما اختصارًا، وصحّ ذلك لاتّفاق الذاتين في التسمية بلفظ واحد... ولمّا التزموا في تثنية المتَّفقين ما ذكرناه من الحذف كان التزامه في الجمع ممّا لا بدّ منه ولا مندوحة عنه؛ لأنَّ حرف الجمع ينوب عن ثلاثة فصاعدًا إلى ما لا يدركه الحَصْر) [1].

ومثل هذا يقال في النسب – أيضًا – قال ابن الوراق (ت381هـ): (واعلم أنَّ الأصل في النسب أن يقال: **(فلان من بني فلان، أو من بيئة كذا)**، ولكنّهم اختصروا ذلك واجتزَوا بالياء من هذا التطويل)[2].

ومثله يقال – أيضًا – في النحت، إذ يلجأ إلى نحت كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر تكون آخذة منها جميعًا بحظٍّ طلبًا للخفّة لطول الكلمات المنحوت منها وكثرة دورانها على الألسن[3]، وهو شأن للغات بعامة كما يرى جسبرسن فيما نقله عنه الدكتور إبراهيم أنيس بقوله: (ليس هناك أدنى شك في أنّ الاتجاه العام لجميع اللغات هو نحو تقصير الصيغ للكلمات)[4]، نحو قولهم **(بَسْمَلَ)** اختصارًا لـ**(بسم الله الرحمن الرحيم)**، وربّما يكون النحت للدلالة على قوّة المعنى والجمع بين معنين في آن واحد، نحو: **(بَزْمَخ)** في **(زَمَخ)**، و**(بَزَخ)**.

8. إصلاح اللفظ بالزيادة:

يراد به زيادة صوت أو حرف، أو فعل، أو اسم، أو تركيب على أصل اللفظ ليصلح بما زيد عليه ويُدرأ ما يمكن أن يقع من قبحٍ في حال عدم الزيادة، فممّا زيد فيه صوت إصلاحًا للفظ نهايات الآيات والأبيات الشعرية، قال الراغب الأصفهاني (ت502هـ): (والذي في أواخر الآيات الجارية مجرى أواخر الأبيات نحو:(إِذْ جَاؤُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتْ الأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا) [الأحزاب: ١٠]، (وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلا) [الأحزاب: ٦٧]... هذه الألف لا تثبت معنىً، وإنّما ذلك لإصلاح اللفظ)[5].

ومنه – أيضًا – زيادة حرف اللام على المضاف إلى منفي **(لا)** النافية العاملة عمل **(إنّ)**، قال ابن عصفور (ت669هـ): (فإن قيل: فلأيّ شيءٍ أقحمت اللام؟ فالجواب: إنها أقحمت لأنَّ **(لا)** لا تعمل في المعارف شيئًا، وما أضيف إلى المعرفة معرفة، وهذه الأسماء مضافة إلى معرفة، فزيدت اللام **إصلاحًا للفظ** حتى يصير كأنه غير مضاف)[6].

ومنه زيادة الفعل **(كان)** بين أداة التعجب وفعل التعجب؛ إذ إنّ صيغة التعجب تجعل الفعل مقترنًا بزمن الحال، ولذا لمّا أريد التعجب من الماضي جيء بالفعل **(كان)** متوسّطًا بين أداة التعجب وفعل التعجب للدلالة عليه، قال سيبويه (ت180هـ): (وتقول: **(ما كان أحسن زيدًا!)**، فتذكر **(كان)** لتدل أنّه فيما مضى)[7]، وقال ابن عصفور: (وإذا أردت الماضي أدخلت **(كان)**، فقلت: **(ما كان أحسن زيدًا)**[8].

(1) أمالي ابن الشجري 13/1، (**المجلس الثاني**).
(2) علل النحو 714.
(3) ينظر: من أسرار اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس 72.
(4) المصدر نفسه 77.
(5) المفردات في غريب القرآن 31.
(6) شرح جمل الزجاجي 284/2، وينظر: شرح التسهيل، للمرادي 365.
(7) الكتاب 73/1.
(8) شرح جمل الزجاجي 596/1.

ومنه زيادة اسم، كزيادة **(الذي)** وصولاً إلى وصف المعرفة بالجملة الفعلية قال ابن جني: (ومن ذلك أنّهم لمّا أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة **(ولم)** يجز أن يجروها عليها لكونها نكرة **أصلحوا اللفظ** بإدخال **(الذي)** لتباشر بلفظ حرف التعريف، فقالوا: **(مررت بزيدٍ الذي قام أخوه)**[1].

9. إصلاح اللفظ بالحذف:

هو وسيلة من وسائل إصلاح اللفظ عمدت إليها العربية في مواضع كثيرة من اللغة لإزالة القبح الحاصل في اللفظ نتيجة لتعارض الأصول أو لداعي الخفة، من ذلك حذف التاء من المؤنث المفرد عند جمعه جمع مؤنث سالم، قال ابن جني: (ومن ذلك قولهم في جمع **(تمرة)**، و**(بسرة)**، ونحو ذلك: **(تَمَرات)**، و**(بَسَرات)**، فكرهوا إقرار **(التاء)**، تناكرًا لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسمٍ واحدٍ، فحذفت وهي في النيّة مرادة البتّة لا لشيء إلاّ **لإصلاح اللفظ**؛ لأنّها في المعنى مقدّرة منويّة)[2].

ومن ذلك – أيضًا – حذف أحد المثلين من نحو قوله تعالى:(قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَن تَقُولَ لا مِسَاسَ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّنْ تُخْلَفَهُ وَانظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا) [طه: ٩٧]، (لَوْ نَشَاء لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ)[الواقعة: ٦٥]؛ إذ الأصل في هذين الفعلين أن يقال: **(ظَلِلْت)**، و**(ظَلِلْتم)**، لكن حذف أحد اللامين بسبب ثقل التضعيف والكسر في الفعل، قال الزجّاج (ت311هـ): (فالأصل فيها **(ظَلِلْتَ)**، ولكنّ اللام حذفت لثقل التضعيف والكسر، وبقيت الظاء على فتحها)[3].

10. إصلاح اللفظ بالعدول:

يراد به العدول عن لفظ إلى لفظ آخر لغرض لفظيّ لا معنويّ، فما أن يتحقق هذا الأمر إلاّ ويصلح اللفظ؛ لأنَّ الإبقاء على اللفظ السابق قبيح لتعارضه مع أصل من أصول العربية، من ذلك العدول عن **(ما)** النافية إلى **(إن)** في قوله تعالى:(وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلا أَبْصَارُهُمْ وَلا أَفْئِدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُون) [الأحقاف: ٢٦]؛ إذ إنّ الإبقاء على **(ما)** قبيح لفظًا نظرًا للجمع بين المثلين، وهو أمرٌ ترفضه العربية؛ لذا كان العدول عن **(ما)** إلى **(إنْ)** التي تشبهها في المعنى سبيلاً إلى إصلاح اللفظ ودفعًا للقبح المترتّب من اجتماع المثلين، قال الزمخشري: (**(إنْ)** نافية، أي: **(فيما ما مكّناكم فيه)**، إلاّ أنّ **(إنْ)** أحسن في اللفظ، لما فيه مجامعة **(ما)** مثلها من التكرير المستبشع، ومثله مجتنب)[4]، وقال ابن هشام (ت761هـ): (وكأنّه إنّما عدل عن (ما) لئلاّ يتكرر، فيثقُل اللفظ)[5].

11. إصلاح اللفظ بأكثر من وسيلة:

قد يلجأ متكلموا العربية إلى إحداث تغييرات شتّى في ألفاظ العربية بغية إصلاحها وتهيئتها للنطق بها خفيفةً على ألسنتهم من غير كلفةٍ أو مشقة، وقد ينال اللفظ الواحد منها أكثر من تغيير، ليفضي به الحال إلى صورةٍ مقبولة عندهم تمكّنهم من النطق به منسجمًا مع ذوقهم الاستعمالي وقوانين العربية، من غير أدنى جهدٍ، من ذلك– على سبيل التمثيل لا الحصر:

أ. **إصلاح اللفظ بالقلب والإدغام**، نحو قوله تعالى:(**وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ)** [البقرة: ٨]، فيقال: **(ميّقول)**، وذلك بقلب النون صوتًا مماثلاً لما بعدها وهو صوت الياء، لتحقيق الانسجام والتقارب بين الأصوات، ومن ثمَّ أدغام الصوتين ليصيرا صوتًا واحدًا مشددًا طلبًا للخفّة.

ب. **بتغيير الحركة والإدغام:** من ذلك ما حصل مع **(استردَّ)**، و**(اطمأنَّ)** فأصلهما **(استردَدَ، واطمأنَنَ)**؛ إذ لمّا كانت عينهما ولامهما من موضع واحد ثقل عليهم نطقها؛ إذ كرهوا (أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا إليه)[6].

(1) الخصائص 258.
(2) المصدر نفسه 253.
(3) معاني القرآن وإعرابه 305/3.
(4) الكشاف 312/4.
(5) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 35/1.
(6) الكتاب 417/4.

فلذا عمدوا إلى نقل الحركة من المتحرك إلى الساكن قبله، وإدغام الأول من الحرفين فيما بعده[1]، فقالوا: **(استردَّ)**، و**(اطمأنَّ)** وهذا كلّه لإصلاح اللفظ، بغية أن يكون اللفظ خفيفًا سهل النطق، لأنَّ الإبقاء عليه كما هو يصعب نطقه بسبب التماثل بين أصواته إذ يحتاج إلى جهد عضلي مضاعف، ومن هنا كرهت العربية توالي المقاطع الصوتية المتماثلة[2].

ج. **إصلاح اللفظ بالإبدال وتغيير الحركة والإدغام والزيادة:** من نحو ما حصل مع الفعل **(ادّارع)** ونحوه؛ إذ لمّا كان أصله: **(تدارع)** على زنة **(تفاعل)** أفضى هذا إلى اجتماع صوتي التاء والدال، وهما صوتان متقاربان مخرجًا، ومن باب التقريب بينهما ليسهل اللفظ ويخفّ أبدلت الدال من التاء لتحقيق ذلك الانسجام، فقيل: **(دَدَارع)**، فلمّا اجتمع مثلان في لفظ واحد سلبت حركة المثل الأول، لتهيئتهما للإدغام، ثم وجب إدغامهما، وهذا كلّه لإصلاح اللفظ، وهكذا هلمّ جرًا.

أول من أشار إليه:

لا يخفى أنَّ مصطلح **(إصلاح اللفظ)**، وإن لم يصرّح به العلماء المتقدمون، إلاّ أنّه كان معروفًا لديهم مفهومًا، وربّما عبّروا عنه بمسميات أخر سنأتي عليها لاحقًا، غير أنّ أول من أشار إليه بهذا الاسم **(إصلاح اللفظ)** هو أبو علي الفارسي (ت377هـ) في كتابه **(المسائل البصريات)** بقوله: (فمن حيث قُدّم الاسم في **(أمّا)**؛ **لإصلاح اللفظ** رفض إقامة الفاعل ومعه الحرف الذي يستدلُّ به على أنّه مفعول معه)[3]، ولم يصرّح به مرة أخرى في حدود اطلاعي على كتبه.

وقد تلقّفه منه تلميذه ابن جني بعد أن أحصى مسائل مختلفة منه، وعقد له بابًا في كتابه **(الخصائص)** سمّاه **(إصلاح اللفظ)**، ذكر فيه جملة من المسائل التي يصلح فيها اللفظ مثّل جلّها مادة هذا البحث، ولم يحصِ ابن جني جميع مسائل هذا الباب، بل ترك مجال البحث لمن يريد الزيادة والكشف عن حقيقته بقوله: **(وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع، فتفطّن له)** [4].

تسميات العلماء له:

في الوقت الذي شاع هذا المصطلح لدى أبي علي الفارسي وابن جني ومن ذكره من بعدهم من العلماء نجد أنّ علماء آخرين أطلقوا عليه مسميات مختلفة، يمكن إجمالها فيما يأتي:

أولاً: (حَسُن الكلام)، (يحسُن الكلام)، (تحسين اللفظ): 1. جاء ذلك على لسان سيبويه في حديثه عن الفصل بضمير رفع منفصل في العطف على الضمير

المستتر وتوكيد ضمير الرفع المتصل بـ**(نفس)**؛ إذ قال: (وتقول: **(رويدكم أنتم أنفسكم)، فيحسن الكلام**، كأنّك قلت: **(افعلوا أنتم أنفسكم)**، فإن قلت:

(رويدكم أنفسكم) رفعت وفيها قبح؛ لأنَّ قولك: **(افعلوا أنفسكم)** فيها قبح، فإذا قلت: **(أنتم أنفسكم) حَسُن الكلام)**[5].

أمّا ما يدلّ على أنَّ هذا الذي ذكره سيبويه هو من قبيل إصلاح اللفظ، فتصريح العلماء به[6]، وقد ورد ذكر **(تحسين اللفظ)** على لسان الجرجاني (ت471هـ) في حديثه عن عدم دخول **(أل)** التعريف على **(مَن)** الموصولة كما في **(الذي)**؛ إذ يقول: (و**(مَن)** لا يُوصَف به، ألا تراك لا تقول: **(مررت بالرجل من أخوه مُنطلِقٌ)**، فتجعله صفة للرجل، كما تقول: **(بالرجل الذي أخوه مُنطلِق)**، ولذلك لم يدخله الألف واللام التي يُقصَدُ بها **تحسينُ اللفظِ)**[7].

(1) ينظر: الكتاب 417/4، وشرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش 450-451.
(2) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة، للدكتور رمضان عبد التواب 27.
(3) المسائل البصريات 232.
(4) الخصائص 257.
(5) الكتاب 247/1.
(6) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو 165/1.
(7) المقتصد في شرح الإيضاح 319/1.

2. من ذلك ما ورد على لسان الزجاجي (ت338هـ) في حديثه عن قبح اجتماع (**إنّ**) واللام لدلالتهما على معنى واحد هو التوكيد، إذ قال: (فاستقبحوا الجمع بين حرفين مؤكِّدَين، فجعلوا (**إنّ**) في الابتداء و(**اللام**) في الخبر، **ليحسن الكلام** ويعتدل) [1]، وهي مسألة من مسائل إصلاح اللفظ التي ذكرها ابن جني[2].

ثانيًا: تصحيح اللفظ:

جاء ذكره على لسان السيرافي (ت368هـ) في حديثه عن تغيير حركة المستثنى عند حذف المستثنى منه ليشغل به الفعل؛ لئلا يكون بلا فاعل، إذ قال: (بقي **تصحيح اللفظ** عند حذفه، و**تصحيح اللفظ**: ألاّ يعرى الفعل من الفاعل، وليس في الكلام فاعل سوى ما بعد (إلاّ) فجعل فاعله)[3]. وقد جاء تأكيد ذلك على لسان ابن يعيش؛ إذ عَدّ إشغال الفعل بأحد المستثنيات عند حذف فاعله في الاستثناء المفرغ من قبيل إصلاح اللفظ[4].

ثالثًا: اعتدال الكلام:

أشار إليه الزجاجي في حديثه عن قبح الجمع بين حرفين للتوكيد كاللام و(**إنّ**) ووجوب تقديم أحدهما وتأخير الآخر – وقد أشرنا إليه آنفًا – بقوله: (**ليحسن الكلام ويعتدل**).

رابعًا: التهيئة:

جاء ذكره على لسان ابن يعيش في حديثه عن زيادة اللام في قولهم: (**لا أبا لكم**)، إذ ذكر: (أنَّ زيادة اللام في (**لا أبا لكم**) أفادت أمرين أحدهما: تأكيد الإضافة، والآخر لفظ التنكير لفصلها بين المضاف، والمضاف إليه، فاللام مقحمة غير معتدٍّ بها من جهة ثبات الألف في الأب، ومن جهة **تهيئة** الاسم لعمل (**لا**) فيه يعتدّ بها)[5].

وما يؤكد أنّ ما قاله ابن يعيش من قبيل إصلاح اللفظ تصريح غيره من العلماء به[6].

خامسًا: التغيير:

يراد به تغيير لفظ الفعل أو الاسم لتأدية المعنى المراد منه؛ وللتفريق بين المعاني التي تؤديها الألفاظ، من ذلك تغيير صورة الفعل عند بنائه للمجهول لتتماز من صورته في بنائه للفاعل، قال أبو البركات الأنباري (ت577هـ): (فإن قيل: فلمَ وجب **تغيير** الفعل إذا بني للمفعول؟ قيل: لأنَّ المفعول، يصحُّ أن يكون هو الفاعل، فلو لم يُغيَّر الفعل، لم يُعلم هل هو الفاعل في الحقيقة، أو قائم مقامه؟)[7].

ومن هنا عدَّ ابن جني مثل هذا التغيير في اللفظ للدلالة على المعاني المختلفة إصلاحًا للفظ، فذكر (أنَّ سببَ إصلاحها ألفاظها، وطرْدَها إياها على المُثُل والأحذية التي قنّنتها لها، وقصرتها عليها، إنّما هو لتحصين المعنى وتشريفه، والإبانة عنه وتصويره، ألا ترى أنَّ استمرار رفع الفاعل، ونصب المفعول، إنّما هو للفرق بين الفاعل والمفعول؛ هذا الفرق أمر معنويّ، أُصلِح اللفظ له، وقِيدَ مَقَادَه الأوفق من أجله)[8].

سادسًا: إزالة القبح اللفظي:

إنَّ زوال القبح من اللفظ الذي يعتريه – لا شكَّ – إصلاحٌ له، وهذا ما نجده فيما ذكره العلماء من أنَّ (**ذو**) وصلة جيء بها للتوصّل إلى وصف الأسماء بالأجناس كما جاؤوا بـ(**الذي**) وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، فلمّا أرادوا القول: (**زيد المال**)، وجدوا أنَّ هذا يقبح لفظًا ومعنى، (أمّا اللفظ؛ فلأنَّهم جعلوا ما ليس بمشتقٍّ مشتقًا؛ لأنَّ الصفة حقّها أن تكون مشتقّة... فلمّا جعلوها صفة

(1) كتاب اللامات 64.
(2) ينظر: الخصائص 253.
(3) شرح السيرافي 48/3.
(4) ينظر: شرح المفصل 77/2.
(5) شرح المفصل 103/2-104.
(6) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو 80/1.
(7) أسرار العربية 97.
(8) الخصائص 144.

صارت ضعيفة؛ لأنَّها مقدّمة في الرتبة لجنسيتها، فجعلوها متأخّرة تابعة بعد أن كانت متبوعة، فلمّا اجتمع فيها هذا القبح اللفظي والمعنوي جاؤوا باسم يكون معناه فيما بعده، فجعلوه صفة في اللفظ وهم مريدون الصفة باسم الجنس الذي بعده؛ لأنَّه قد **زال القبح اللفظي**، وبقي الآخر لم يمكنهم إزالته، فلهذا لم يُضَف إلى مضمر؛ لأنَّ المضمر لا يوصف به البتّة)[1].

ومن ثمّ يمكننا القول إنَّ إزالة القبح من اللفظ الذي يعتريه – لا شكَّ – إصلاحٌ له.

سابعًا: هنالك ألفاظ أخر وردت على لسان ابن جني ذكرها مقرونة بلفظ الإصلاح وهي ليست ببعيدةٍ عن مفهومه من نحو: **(التهذيب، والترتيب، والتحبير، والتحلية، والتزيين)**[2].

إصلاح اللفظ واللهجات:

لا نعدم أن يكون إصلاح اللفظ في مواضع محدودة من اللغة في أصله ظاهرة لهجية يشهد لهذا ما صرّح به العلماء في حديثهم عن تلك الظاهرة ونسبتها إلى قبيلة ما دون أخرى، انتهجتها لمسوّغ ما يتعلّق بملاءمة الذوق الاستعمالي لتلك القبيلة وتوخيها الخفّة والتقليل من الجهد العضلي المبذول، وربّما اتّسعت دائرة هذه اللهجة لتتفشّى في لهجاتٍ أخر، وتلج الرحاب الأوسع المتمثّل بنطاق اللغة الأم تاركةً أفقها اللهجي الضيّق، وبهذا لم تعد تلك اللهجة ملكًا لمن قالها أوّلاً، بل أضحت ملكًا للعربية.

وكون إصلاح اللفظ في أصله ظاهرة لهجيّة لا يخرجه من حقيقته كإصلاح للفظ، على أنَّ الأمر فيه يظلُّ مرهونًا بضيق دائرة هذا الإصلاح في حال قصره على اللهجة التي أُثر فيها، أو سعتها إذا ما تفشّت في اللغة الأم، وممّا عدّ إصلاحًا وهو في أصله لهجة:

1. زيادة صوت الألف في نهايات الآيات القرآنية، نحو قوله تعالى:(وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلا)[الأحزاب: ٦٧]؛ إذ ذكر بعض العلماء أنّها جاءت على لغة من يشبع الحركة في الوصل والوقف[3]، نحو قول جرير[4]:

أَقِلّي اللَوْمَ عَاذِلَ والعِتَابَا وَقُوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا

وهذا أمرٌ لم يخرجها عن كونها إصلاحًا للفظ؛ على اختلاف المسوغ من الإتيان بها قال الراغب الأصفهاني: (والذي في أواخر الآيات الجارية مجرى أواخر الأبيات نحو:(إِذْ جَاؤُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتْ الأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا)[الأحزاب: ١٠]، (وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلا)[الأحزاب: ٦٧]...الألف هذه لا تثبت معنىً، وإنما ذلك لإصلاح اللفظ)[5].

2. زيادة صوت الألف بين همزتين منفصلتين متجاورتين، هما: **همزة استفهام، وهمزة قطع**، في نحو قراءة **(أأنذرتهم)**[6]، وما أشبه ذلك في كلِّ القرآن، وممّا يؤكّد أنّها لهجة قول سيبويه: (ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفًا إذا التقتا، وذلك أنّهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا، كما قالوا: **(اخشينانّ)**، ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة)[7]؛ وهذا لم يخرجها من حيز الإصلاح؛ إذ إنَّ زيادة الألف ها هنا إنّما هي لدفع الثقل المترتّب على اجتماع هاتين الهمزتين، وهما في الحقيقة ثقلان: ثقل النطق بالهمزة؛ (لأنّه بعُدَ مخرجها، ولأنّها نبرة في الصدر تخرج باجتهادٍ، وهي أبعد الحروف مخرجًا...؛ لأنّه كالتهوّع)[8]، وثقل اجتماع الهمزتين كونهما مثلين، فكان الإتيان بالألف فصلاً بين الهمزتين من قبيل إصلاح اللفظ يشهد لهذا ربط

(1) الأشباه والنظائر في النحو 356/1.
(2) ينظر: الخصائص 144، 186-189.
(3) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر الأنباري 376/1، الحجة للقرّاء السبعة، لأبي علي الفارسي 477/5، والجامع لأحكام القرآن 93/17.
(4) ينظر: شرح ديوانه 64.
(5) المفردات في غريب القرآن 31.
(6) ينظر: قرأ بها ابن عباس، وابن أبي إسحاق مع التحقيق، ينظر: البحر المحيط175/1، وقرأ بها أبو عمرو، واختلف عن نافع في إدخال الألف، ينظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد520، والحجة للقرّاء السبعة 244/1, على أنّ قراءة المصحف بالتحقيق: چ پ چ [البقرة: ٦].
(7) الكتاب 551/3.
(8) الكتاب 548/3.

العلماء بين هذا الفصل والفصل بين النونين بالألف في **(اخشينانٌ)**، والفصل بـ**(ما)** بين اللامين[1] في قراءة: **(وإنْ كلاًّ لما ليوفينَّهم)** بالتخفيف[2].

3. إشراب صوت الصاد صوت الزاي عند اجتماع الصاد الساكنة والدال في كلمة واحدة، من نحو: **(يَصْدر، ومَصْدر، وأصْدق، ويصْدع)**، فعلى الرغم من أنَّ هذا التعامل الصوتي في تقريب الأصوات لتحقيق الخفّة والتقليل من المجهود العضلي مثّل طابعًا لهجيًا إلاّ أنّه يعدُّ طريقة من طرائق إصلاح اللفظ؛ إذ أشربت الصاد شيئًا من الزاي، لينتج من ذلك صوتٌ بين بين، وكلّ هذا – كما أسلفنا – للتقريب بين هذين الصوتين والتقليل من الجهد العضلي المبذول في نطقهما خالصين، ولذا عدَّ ابن جني إحداث هذا التغيير على صوتيهما من مسائل إصلاح اللفظ بقوله: (ومن ذلك... جميع باب المضارعة، نحو: **(مصدر)** وبابه)[3].

وبهذا – ومن طريق ما ذُكِر من أمثلة – صار واضحًا أنَّ إصلاح اللفظ لم يكن مقصورًا على تنظيم ألفاظ اللغة الأم، لتركب ما أسِّس لها من قوانين، ولتتسم بطابع الخفة والنأي عن الثقل في نطقها، بل انتظم الإصلاح اللهجات أيضًا، ولم يمنع وقوع الظاهرة اللغوية بما أجري عليها من تحسين وتعديل من أن تكون ضمن حدود الإصلاح.

ما لم تصلحه العربية:

من المفيد ها هنا أن نعرض لمسألة جديرة بالاهتمام من الممكن أن يكون السؤال الآتي انطلاقًا لها وهو: هل أصلحت العربية جميع المواضع التي تستحقّ الإصلاح؟

في الحقّ ليست كلُّ المواضع التي استدعت إصلاحًا للفظ قامت العربية بإصلاحه فيها؛ على الرغم من إصلاحها ما يناظره في مواضع مختلفة، وربّما هذا يعود لسبب قاهرٍ منعها من هذا الإصلاح؛ وإن كان الحال بعدمه يتعارض مع قوانينها المطّردة أو ذائقة المتكلمين بها، وفيما يأتي أذكر مواضع لم تصلح العربية فيها اللفظ– على سبيل التمثيل لا الحصر – عنّت لنا في أثناء البحث عن الظواهر اللغوية المتعلقة بالإصلاح اللفظي:

الأول: اعتادت العربية في المواضع التي يلتقي فيها ساكنان أن تصلح اللفظ في هذه المواضع، وذلك بحذف أحد الساكنين أو تغيير حركته، لكنّها لم تفعل ذلك مع الفعل المسند إلى ألف الاثنين والمتصل بنون التوكيد نحو قولنا: **(واللهِ لتنصرانَّ المظلوم)** ونحوه، على الرغم من التقاء الساكنين، سكون الألف وسكون النون.

على أنَّها حذفت واو الجماعة وياء المخاطبة من الفعل المسند إليهما عند اتصاله بنون التوكيد للسبب نفسه وعوّضت منهما بحركة مناسبة لهما، فقيل: **(والله لتنصرُنّ)**، و**(الله لتنصرِنّ)**، ولعلَّ السبب في عدم فعلها ذلك مع الألف هو لئلاّ يلتبس مع الإسناد للمفرد، قال ابن يعيش: (فإن قيل: ولم لا حذفت الألف لالتقاء الساكنين في فعل الاثنين كما سقطت الواو في فعل الجماعة والياء في فعل المؤنث؟، قيل: لأنَّها لو سقطت لأشبه فعل الواحد، وليس ذلك في فعل الجماعة وفعل المؤنث مع أنَّه وجد فيه الشرطان المرعيّان في الجمع بين ساكنين وهو كون الساكن الأول حرف مدٍّ ولين والثاني مدغمًا)[4].

الثاني: منعت العربية توالي أربع حركات في كلمة واحدة، أو فيما هو بمنزلتها، وهو ما يسمّيه المحدثون توالي المقاطع الصوتية المتماثلة لثقلها في النطق، لذا احتاجت إلى إسقاط إحدى الحركات وفقًا لم يراه القدماء، أو إسقاط قمّة أحد المقاطع وفقًا لما يراه المحدثون، لينتج عن ذلك تغيير في الحركات أو المقاطع ما يجعل اللفظ خفيفًا نطقًا، ويقلل الجهد العضلي المبذول، فعُدّ هذا الإجراء ضربًا من ضروب إصلاح اللفظ، نحو تسكينهم آخر الفعل حين اتصاله بضمير رفع متحرك فقيل: **(ضَرَبْتُ)** و**(ضربْنا)**؛ لأنَّ الفعل والفاعل بمنزلة كلمة واحدة، فكره اجتماع الحركات فيهما كما كُرِه اجتماعه في اللفظ الواحد[5].

(1) ينظر: الدر المصون في الكتاب المكنون، للسمين الحلبي 400/6.
(2) قرأ بهذه القراءة ابن كثير ونافع، ينظر: السبعة في القراءات 339، والحجة للقراء السبعة 380/4.
(3) الخصائص 257.
(4) شرح المفصل 164/5.
(5) ينظر: الخصائص 257.

على أنَّهم استساغوا ذلك في قولهم: **(ضَرَبَنَا)** و**(ضَرَبَكَ)**، و**(عِلَبِطُ)** ونحوها على الرغم من الاجتماع المكروه للحركات فيها، أمّا السبب في قبوله في الفعلين **(ضَرَبَنَا)** و**(ضَرَبَكَ)**؛ فلأنَّ **(نا المتكلمين)**، و**(الكاف)** دالان على المفعولية، وهما ليسا من لوازم الفعل؛ لأنَّ المفعول به لا يجري مع الفعل مجرى الجزء منه كالفاعل، قال ابن الوراق (ت381هـ): (وكذلك **(ضَرَبَنِي)** جاز أن يجتمع فيه أربع حركات متواليات، لأنَّ المفعول لا يلزم بالفعل، فلم يعتدوا بتوالي الحركات؛ إذ كانت غير لوازم)[1].

وفي الشأن نفسه يقول الجرجاني (ت471هـ): (كما أنَّهم لم يفعلوا ذلك عند اتصال ضمير المفعول بالفعل نحو: **(ضَرَبَكَ زيدٌ)**، فيقول: **(ضَرَبْكَ)**؛ لأجل أن المفعول لم يكن متصلاً بالفعل، وكان اتصال الكاف بـ**(ضرب)** لفظيًا لا معنويًا، وإذا لم يكن الاتصال من جهة المعنى لم يعتدَّ به، فـ**(الكاف)** في **(ضَرَبَكَ)** بمنزلة الكلمة المنفصلة)[2].

أمّا قولهم **(عَلَبِطُ)**؛ فلأنَّ أصله **(عَلابِط)** حذفت الألف منه لطول الكلمة[3]، ونظير هذين قولهم **(بَقَرَة)**، و**(ضَرَبَتَا)**؛ لأنَّ التاء في هاتين اللفظتين مزيدة لا تلزم الفعل[4].

الثالث: يكره في اللغة العربية توالي ضمّة وكسرة أو العكس، لثقل ذلك من الناحية العضوية عند النطق بها؛ (لأنَّ الكسرة هي أضيق الحركات وأكثرها تقدّمًا، والضمّة أضيق الحركات وأكثرها تراجعًا، والناطق يصعب عليه أن ينقل لسانه من وضع معين إلى نقيضه تمامًا مع التزام السرعة العادية في الأداء)[5].

غير أنَّ العربية استساغت هذا الثقل في بناء الفعل المبني للمجهول نحو**(كُتِب)**، و**(قُضِي)**، ونحوهما، ولم تفعل شيئًا معهما على الرغم من الثقل الحاصل من وراء نطقهما متتابعتين، والسبب في ذلك يعود إلى ما تؤدّيه هذه الحركات من وظيفة لغوية؛ لأنَّ بناء الفعل للمجهول بناء عارض يلجأ إليه المتكلم إذا ما قصد التستّر على الفاعل لسببٍ من الأسباب[6].

وبهذا الذي قدّمناه بات واضحًا عدم إصلاح اللفظ في هذه المواضع التي ذكرت آنفًا لعلل قاهرة تباينت بين كونها لفظيّة في الموضع الأول ودلاليّة في الموضعين الثاني والثالث، هي التي حتّمت عدم الإصلاح، وإذا ما عُمِد إلى الإصلاح فيها فإنّ ذلك يوقعنا في خللٍ لغويٍّ نحن في غنىً عنه.

إصلاح اللفظ بين القدماء والمحدثين:

لم يختلف العلماء قدماء ومحدثون في حقيقة الإصلاح في اللفظ؛ إذ أقرّوا جميعًا بوجوده وإن اختلف تفسير وسائله أو تسميته عندهم في بعض الأحيان، أمّا فيما يتعلّق بتسميته؛ ففي الوقت الذي يصرّح به القدماء بأنّه إصلاح للفظ، أو تحسين له أو تعديل وما شاكل ذلك من مسمّيات ذكرت آنفا جادت بها رؤاهم فإنّنا نجد المحدثين يعبّرون عنه بمسمّيات مختلفة تتناسب مع مقررات علم اللغة الحديث فالدكتور مصطفى النحاس سمّاه **(التناسق في السياق)**[7] والدكتور تمام حسان سمّاه **(الظواهر السياقية أو الموقعية)**[8]، والدكتور فخر الدين قباوة سمّاه **(المعالجة)**، أو تندّرًا **(العمليات الجراحية التجميلية)**[9].

وهذه المسمّيات على اختلافها لا تبتعد عن حقيقة الإصلاح؛ لأنَّ المراد منها معالجة مشاكل النظام اللغوي بنحوٍ عام، وهذا ما يتّضح من قول الدكتور تمّام حسّان: (فإذا أردنا أن نعبّر عن جميع ذلك بعبارة شاملة قلنا إنّ الأساس الذي يتحكّم في تحقّق الظواهر

(1) علل النحو 260.
(2) المقتصد في شرح الإيضاح 328/1-329.
(3) ينظر: الكتاب 289/4، 437، والمقتضب، للمبرّد 67/1، والمقتصد في شرح الإيضاح 328/1.
(4) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح 328/1، وشرحان على مراح الأرواح في علم التصريف 29/1.
(5) المنهج الصوتي للبنية العربية، للدكتور عبد الصبور شاهين 53.
(6) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية 53-54.
(7) ينظر: دراسات في الأدوات النحوية، للدكتور مصطفى النحاس 127.
(8) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان 263.
(9) ينظر: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، للدكتور فخر الدين قباوة 157.

السياقية إنّما هو: كراهية التقاء صوتين أو مَبنَيَيْنِ يتنافى التقاؤهما مع أمن اللبس أو مع الذوق الصياغي للفصحى، فتحدث الظاهرة لعلاج موقف التقى فيه هذان الأمران فعلاً، وذلك نتيجة لما قضى به أحد أنظمة اللغة للمباني خارج السياق)[1].

وليس ببعيدٍ قول الدكتور قباوة عن مضمون قول الدكتور تمّام حسّان؛ إذ يقول: (وخلال الممارسة اللغوية لصياغة الألفاظ الواقعيّة، في إطار تلك القوالب المختارة، اعترضت العربي صعوبات صوتية، تناقض النزوع الاقتصادي لما تشكّله من ثقلٍ في الأداء أو تعذّر أو امتناع، وكان عن هذا أن سلك ابن العربية السبيل الذي عبّدته له اللغة، في مسيرتها التاريخية الأولى، يتابع التيسير والتذليل، ويُشذّب العثرات والنتوآت والحواجز، حتى أزال كثيرًا منها بأساليب مختلفة من المعالجة، والعمليات الجراحية التجميلية)[2].

وفي الشأن نفسه يقول الدكتور مصطفى النحاس: (ويعتبر كلام أبي الفتح في باب إصلاح اللفظ، من قبيل الكلام عن الرتبة... والاختيار أو الانتقاء... وهما عنصران من أهمّ عناصر البحث في النحو، في علم اللغة الحديث، ويقصد بالرتبة: قواعد ترتيب الكلمات في الجملة أو العبارة، وبالاختيار انتقاء الصيغة المعينة الصالحة للتعبير عن المعنى في التركيب المعيّن)[3].

وأمّا فيما يتعلّق باختلافهم في وسائله؛ فلا يتعدّى أن يكون اختلافًا فرعيًّا لا متأصّلاً؛ لأنَّ المبدأ واحد، من ذلك أنَّ **القدماء** قالوا بوجوب تغيير حركة آخر الفعل عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة وذلك بإسكانه نحو قولهم **(ضَرَبْتَ)**؛ لتلافي تتابع أربع حركات وهو تتابع مكروه في العربية لثقله في النطق[4]، أمّا **المحدثون**؛ ففسّروا الأمر الحادث في الفعل على أنّه إسقاط لقمّة المقطع الثالث المفتوح؛ لا إسكان آخره؛ إذ إنّ الفعل **(ضَرَبَتَ)** عندهم – وفقًا لنظرية المقطع الصوتي التي نادوا بها – يتألّف من أربعة مقاطع مفتوحة متماثلة هكذا:

/ ض ـَ / / ر ـَ / ب ـَ / / ت ـَ /

وهذا تتابع مكروه، لذا عُمِد إلى إسقاط قمّة المقطع الثالث لينتج عن ذلك تنوّعٌ في مقاطع الفعل من شأنه أن يحدث الخفّة في لفظه، وينأى به عن الثقل المكروه[5].

ومن ذلك – أيضًا – اختلافهم فيما جيء به فصلاً بين الهمزتين المتجاورتين، من نحو قراءة **(أأأنذرتهم)**، **فالقدماء** ذهبوا إلى أنّهما قد فُصل بينهما بصوت الألف، أمّا المحدثون؛ فلم يقولوا بهذا القول؛ إذ إنّ الأمر عندهم لا يعدوا أن يكون مدًّا للمصوّت القصير الذي يفصل بين صوتي الهمزة، ليستحيل صوتًا طويلاً، من شأنه أن يخلق التنوّع في المقاطع الصوتية المسبّب للخفّة في نطق اللفظ والنأي عن هذا التتابع المكروه، وهذا الاختلاف في تفسير الظاهرة عند الطرفين لا يخرجها من دائرة إصلاح اللفظ؛ لأنّه – كما قلنا آنفًا – اختلاف فرعيّ لا يقدح بأصل الظاهرة.

إطّراد إصلاح اللفظ عند العلماء وعدمه:

من اللافت للنظر أنَّ إصلاح اللفظ لم يكن أمرًا مطّردًا لدى العلماء القدماء أنفسهم، وقد أشار إلى هذا الأمر ابن جني في حديثه عن تقديم الجارّ والمجرور أو الظرف المختصين على المبتدأ النكرة نحو قولهم: **(لك مال)**، و**(عليك دين)** وهي مسألة من مسائل إصلاح اللفظ التي عقد لها بابًا في كتابه الخصائص، فبعد أن شرع بتفصيل المسألة على أنَّها من قبيل إصلاح اللفظ قال: **(**فأمّا مَن رفع الاسم في نحو هذا بالظرفية، فقد كُفي مؤونة هذا الاعتذار؛ لأنَّه ليس مبتدأ عنه**)**[6].

والجدير بالذكر أنّ الكوفيين والأخفش في أحد قوليه والمبرّد من البصريين قد ذهبوا إلى أنَّ **(مال)** و**(دين)** يرتفعان بالظرف السابق لهما على الفاعلية لا على الابتداء[7]، وبذا تخرج المسألة على وفق ما ذهبوا من باب إصلاح اللفظ.

(1) اللغة العربية معناها ومبناها 263.
(2) الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد 157.
(3) دراسات في الأدوات النحوية 127.
(4) ينظر: الخصائص 257.
(5) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة 27، والمنهج الصوتي للبنية العربية 174.
(6) الخصائص 255.
(7) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري 44/1، (المسألة 6).

إصلاح اللفظ ووضع اللغة:

ربّما يُثارُ سؤال مُفادُهُ: هل رافق إصلاح اللفظ – كمعالجات أو تغيير يطرأ على اللفظ – وضع اللغة أو أنّه مرحلة تالية لها؟

للإجابة عن هذا التساؤل نقول: نحن أمام رأيين:

أحدهما: أنَّ إصلاح اللفظ عملية رافقت وضع اللغة وتزامنت معها، فهذا ما نفهمه من قول ابن جني في **(باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية)**؛ إذ يقول: (اعلم أنَّ واضع اللغة لمّا أراد صوغها، وترتيب أحوالها، هجم بفكره على جميعها، ورأى بعين تصوّره وجوه جملها وتفاصيلها)[1].

والآخر: يرى أنَّ إصلاح اللفظ عملية تالية لوضع اللغة، وهذا ما جادت به قرائح ثلّة من الباحثين المحدثين، ولعلّ خير ما يصوّر هذا الرأي الدكتور تمّام حسان حينما شبّه النظام اللغوي بنظام المرور الذي يقضي بأن يكون السير في جانب معين من الطريق، وهذه قاعدة مطردة في نظام المرور، من شأنها أن تُؤمِّن له الاستقرار، لكن قد تحدث بعض المشكلات التي من شأنها أن تهدّد هذا الاستقرار، فيلجأ إلى معالجتها في ضوء القوانين المنظمة للمرور لا خارجها، كأن يتحول السير إلى الجانب الآخر، وبذا يكون هذا الإجراء نظامًا فرعيًّا يسير في ركب النظام الأصلي ولا يطعن فيه، وهذا تمامًا يشبه ما في اللغة، فاطراد القواعد والقوانين فيها ليس أمرًا مطلقًا؛ إذ قد يعترض مقررات نظامها اللغوي بعض المشاكل، فيلجأ إلى معالجتها في ضوء مقررات هذا النظام[2]، وهكذا يمضي الدكتور تمّام حسّان في حديثه فيذكر أنّ من مقررات النظام اللغوي أنّ الدال صوت مجهور، والتاء صوت مهموس، وهو أمرٌ مطرد، لكن قد يقع في الكلام أن تجتمع **(دال ساكنة)** متلوّة بـ**(تاء متحركة)**، نحو قوله تعالى:(لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىَ لاَ انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) [البقرة: ٢٥٦]، وهو أمرٌ قد فرضه السياق، فيصعب النطق بهما لتقاربهما في المخرج، فيجيء الحلّ بالإدغام، أي: بإدغام الصوتين وجعلهما صوتًا واحدًا مشدّدًا بعد قلب الدال تاءً تقريبًا بينهما ليسهل نطقهما، فيقال فيهما: **(قتَّبيّن)**[3]، وهذا – لا شكَّ – إصلاح للفظ، وهو بهذا يمثّل مرحلة تالية أوجدها السياق اللغوي، وتركّب الأصوات، وهو ما يميل إليه البحث؛ لأنَّ المنطق يقضي أن يكون الإصلاح تاليًا لما أُفسِد أو استُقبِح[4].

إصلاح اللفظ بين العربية واللغات الأخرى:

لا يقتصر إصلاح اللفظ أو تحسينه على اللغة العربية فحسب، بل قد يشتمل ذلك على لغاتٍ أخر، ففي الفارسية – على سبيل التمثيل – (المصدر اسم يكون في آخره نون ساكنة وقبلها دال مفتوحة، أو تاء مفتوحة... نحو: **(كَرْدَن)** بمعنى الفعل... و... **(بَسْتن)** بمعنى الربط، وقد يدخل على المصدر **(باء)** لا تفيد إلاّ تحسين اللفظ نحو **(بِكَرْدن)**... ويقال لهذه الباء **(الباء الزائدة)**[5].

ليس هذا فحسب، فقد جرت العادة عند الفرس أن يلحقوا بالقليل من كلماتهم المتحركة بالفتح هاءً تُكتَب ولا تلفظ سموها **(الهاء الرسمية)**، نحو: **(بَنَدَه)**، بمعنى: **(العبد)**، و**(نامَه)** بمعنى **(الكتاب)**، و**(دانندَه)** بمعنى **(عالم)**، و**(دانستَهْ)** بمعنى **(معلوم)**، لبيان هذه الحركة، والدلالة على أنّ ما قبل **(الهاء)** متحرّك لا ساكن[6]، وبهذا فإنّها شابهت **(هاء السكت)** في العربية وظيفةً؛ إذ يؤتى بها في قولهم: **(عِه، وقِهْ، ولِمَه، وعَمّه)** في حال الوقف، بيانًا للحركة وحفاظًا عليها من الزوال[7].

(1) الخصائص 87.
(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها 262.
(3) ينظر: المصدر نفسه.
(4) ينظر: الكشاف 121/2، ومفاتيح الغيب 139/14، 181، والجامع لأحكام القرآن 249/9، 282.
(5) التقريب لأصول التعريب، لطاهر الجزائري 20.
(6) ينظر: المصدر نفسه 12.
(7) ينظر:. شرح المفصل 175/5.

النتائج:

خلُصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها فيما يأتي:

1. استطاعت هذه الدراسة أن تضع لإصلاح اللفظ تعريفًا لم يسبق إليه أحد.
2. سمّى العلماء (إصلاح اللفظ) مسمّيات عدّة كـ(حسن الكلام)، و(تحسين اللفظ)، و(تصحيح اللفظ)، (واعتدال الكلام)، وغير ذلك.
3. إنّ أوّل ذكر لمصطلح (إصلاح اللفظ) جاء على لسان أبي علي الفارسي، لا ابن جني ثمّ تلقّفه منه تلميذه ابن جنّي ليعقد له بابًا في كتابه (الخصائص).
4. قد يكون إصلاح اللفظ في مواضع محدودة من اللغة في أصله ظاهرة لهجية، وهذا لم يخرجه عن حقيقته كونه إصلاحًا.
5. لم تصلح العربية اللفظ في مواضع متعددة من اللغة لعلل قاهرة: لفظية، أو دلالية، على الرغم من إصلاحها مواضع شبيهة.
6. لم يختلف العلماء قدماء ومحدثون في حقيقة الإصلاح في اللفظ؛إذ أقرّوا جميعًا بوجوده، لكنّهم اختلفوا في تفسير وسائله، أو تسميته.
7. لم يكن إصلاح اللفظ مطّردًا عند جميع العلماء القدماء.
8. كشف البحث عن أنَّ إصلاح اللفظ يمثّل مرحلة تالية لوضع اللغة.
9. لا يقتصر إصلاح اللفظ على العربية فقط، بل اشتمل على لغات أخر.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995م.
- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2006م.
- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ) تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1999م.
- الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، د. فخر الدين قباوة، الشركة المصرية العالمية للنشر، دار نوبار ، القاهرة، 2001م.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، الحسيني العلوي (ت542هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت).
- الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن محمّد بن أبي سعيد الأنباري(ت577هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2006م.
- إيضاح الوقف والابتداء، في كتاب الله عزّ وجل، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت328هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق، 1971م.
- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2010م.
- بحوث نحوية في الجملة العربية، د. عبد الخالق زغير عدل، رند للطباعة، 2011م.
- بحوث ومقالات في اللغة، د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، 1403هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزَّبيدي (ت1205هـ)، (الجزء السادس)، تحقيق: د. حسين نصار، مطبعة حكومة الكويت، 1969م.

- التعريفات، للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت816هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2003م.
- التقريب لأصول التعريب، الطاهر الجزائري، المطبعة السلفية، مصر، (د.ت).
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ) (الجزء الرابع)، تحقيق: الأستاذ عبد الكريم العزباوي، مراجعة: محمد علي النجار، و(الجزء الرابع عشر) تحقيق يعقوب عبد النبي، مراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، القاهرة، (د. ت).
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، راجعه وخرج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، (د.ت).
- الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السُنّة وآي القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت671هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، وآخرَينِ، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2006م.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، حقّقه: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، (د.ت).
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت393هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، 2006م.
- الدّر المصون في الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي (ت756هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق (د.ت).
- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، د. غانم قدوري الحمد، مطبعة الخلود، بغداد، 1986م.
- دراسات في الأدوات النحوية، د. مصطفى النحاس، شركة الربيعان، الكويت، ط2، 1986م.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد (ت324هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، (د.ت).
- شرح التسهيل، للمرادي، تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، 2006م.
- شرح المفصل للزمخشري، لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت643هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
- شرح الملوكي في التصريف، صنعة ابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، ط2، 1988م.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، لابن عصفور الإشبيلي(ت669هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، 1999م.
- شرح ديوان جرير، لمحمد إسماعيل عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، (د.ت).
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م.
- شرحان على مراح الأرواح غي علم التصريف، لشمس الدين أحمد المعروف بـ(ديكنقوز)، أو (دنقوز) (ت855هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط3، 1959م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجواهري (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م.
- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت381هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2008م.
- العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، (د.ت).

- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180هـ)، تحقيق وشرح: د. عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، (د.ت).
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت538هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط2، 2001م.
- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت1683هـ)، أعدّه للطبع ووضع فهارسه: د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998م.
- اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت337هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار صادر، بيروت، ط2، 1992م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 2006م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، لأبي علي الفضل بن الحسن الطّبْرسي، دار المرتضى، بيروت ، 2006م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت546هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت 458هـ)، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1996م.
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي (ت377هـ)، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، مصر، 1985م.
- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجّاج (ت311هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، 2005م.
- مفاتيح الغيب، للإمام محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر الشهير بخطيب الري (ت604هـ)، دار الفكر، 1981م.
- المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت502هـ)، تحقيق محمد خليل عيتابي، دار المعرفة، بيروت، ط4، 2005م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، 1982م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 2010م.
- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة محمد عبد الكريم حسان، القاهرة، ط8، (د.ت).
- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، 2001م.